

24 March 2010

Original: Arabic

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

تنفيذ قرار إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عام ١٩٩٥

ورقة عمل مقدمة من الجماهيرية العربية الليبية

١ - تؤكد الجماهيرية العربية الليبية على الأهمية القصوى للقرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي اعتمدته مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥. إن القرار يرتبط ارتباطاً عضوياً وقانونياً بمعاهدة عدم الانتشار، بالنظر إلى أن اعتماده جاء في إطار صفقة تم بموجبها الموافقة على المد اللاهائي لمعاهدة عدم الانتشار. إن ما يدعو إلى القلق أن القرار المذكور لم يشهد أي محاولة جدية لتنفيذه رغم مرور خمسة عشر عاماً على اعتماده، وهو ما يضع مصداقية المجتمع الدولي على المحك، وبشكل خاص الدول الوديدة للمعاهدة التي تبنت هذا القرار عند اعتماده.

٢ - تؤكد الجماهيرية العربية الليبية أن الإسراع في تنفيذ قرار إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، سيكون له أثر حاسم في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، ويمثل الحل العملي الوحيد لعدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويتطلب تحقيق هذا الهدف نهجاً دولياً بعيداً عن الانتقائية والتحيز من خلال اعتماد معالجة إقليمية شاملة توفر الأمن لجميع الأطراف في المنطقة.

٣ - إن أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط لا يتحققان في ظل امتلاك (إسرائيل) السلاح النووي، حسب اعتراف رئيس وزرائها في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وحيث أن (إسرائيل) هي الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم، ولم تعلن عن رغبتها في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار فإن المجتمع الدولي ومؤسساته، خاصة الدول الوديدة للمعاهدة،



مطالبة بالضغط عليها للانضمام إلى المعاهدة دون إبطاء كطرف غير حائز للسلاح النووي، وإخضاع جميع مرافقها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتخلي عن سلاحها النووي وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٨٧ المؤرخ ١٩٨١، تحقيقا للهدف المنشود بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ولذلك يجب أن يتم التوصل في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ إلى اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ قرار الشرق الأوسط، الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف لمراجعة وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥ حين أخذ المؤتمر على عاتقه:

- تعزيز عدم الانتشار.
- تحقيق الانضمام العالمي الشامل إلى المعاهدة.
- إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- ٤ - لقد أكد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ على أن يظل القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عام ١٩٩٤ ساريا إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، وأقر أن ذلك القرار إحدى الركائز التي بني عليها تمديد المعاهدة عام ١٩٩٥، وبالرغم من ذلك ما زال الإسرائيليون يتحدون المجتمع الدولي بعدم انضمامهم إلى معاهدة عدم الانتشار، ورفضهم إخضاع جميع مرافقهم النووية للضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يبعث على القلق الشديد، ويشكل انعكاسا سلبيا على السلام والأمن الإقليمي والدولي. كما تذكر ليبيا باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة طيلة السنوات الماضية عدة قرارات بتوافق الآراء تدعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وواصلت تأييدها للقرار المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، الذي اعتمدته في دورتها الرابعة والستين بأغلبية ساحقة تحت الرقم (A/Res/64/66)، وأعربت فيه عن قلقها إزاء ما يشكله انتشار الأسلحة النووية من تهديد للأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، ولاحظت أن (إسرائيل) هي الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأكدت على أهمية انضمام (إسرائيل) إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- ٥ - يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الالتزام بعدم مساعدة أو تشجيع أي دولة غير حائزة لأسلحة نووية على صنع أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أو على اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأي طريقة كانت، وهذا ما لم يحدث إذ ما زالت بعض الدول النووية تتجاهل تعهداتها وفق المعاهدة وتقوم بتصدير تقنياتها النووية إلى (إسرائيل) لتعزيز ترسانتها النووية، ضاربة بذلك عرض الحائط بجميع القرارات والتشريعات الدولية

الصادرة في هذا الخصوص. وما دام الأمر كذلك، فينبغي رفع الحظر عن تصدير تلك التقنيات إلى كل دول منطقة الشرق الأوسط.

٦ - تطالب ليبيا المجتمع الدولي بأن ينتهز فرصة عقد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ لاتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وذلك بالآتي:

- **دعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بتنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، واعتماد آلية فاعلة لتطبيقه، ودعوة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي يكرس لبند إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تمهيدا لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية.**
- **حمل (الإسرائيليين) على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفهم طرفا غير حائز لهذه الأسلحة، دون أي قيد أو شرط، وأن تخضع جميع منشآتهم ومرافقهم النووية لنظام الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.**
- **الحصول على ضمانات من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتعهد رسميا بالالتزام بما جاء في المادة الأولى من المعاهدة وذلك بالألا تنقل إلى (إسرائيل) بأي طريقة من الطرق أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى أو السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة، وألا تقوم بأي شكل من الأشكال بمساعدة أو تشجيع أو حفر (إسرائيل) على صنع أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى أو على اقتنائها تحت أي ظرف من الظروف، وأن تقوم الدول الأطراف في المعاهدة بتنفيذ التزاماتها وفقا لأحكام الفقرة السابعة من ديباجة المعاهدة، والمادة الرابعة منها بالألا تنقل إلى (إسرائيل) معدات أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو أجهزة ذات صلة بالأسلحة النووية، وألا تقدم إليها مساعدة في المجال النووي السلمي إلا بعد انضمامها إلى المعاهدة وتطبيق نظام الضمانات الشاملة على منشآتها النووية.**
- **تشكيل لجنة من أعضاء مكتب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، تعنى بمتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بقرار الشرق الأوسط بين الدورات التحضيرية للمؤتمر، من خلال رفعها تقارير تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالنشاطات النووية التي تمارسها (إسرائيل)، بعد الرصد والمتابعة، إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.**